

اللقاء الثاني لغرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم
العربي 27 - 28 أكتوبر 2010
مملكة البحرين

ضرورة التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظل نظام اقتصادي
عالمي معولم



المستشار الاقتصادي والمالي بمجلس الشورى
د. جعفر محمد الصائغ
2010

المحتوى

1. السمات الرئيسية للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي
2. أهم التطورات التي شهدتها النظام الاقتصادي العالمي خلال الثلاثة عقود الماضية
3. العالم من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الدولية الجديدة
4. العوامل التي تحكم العمل الإقليمي
5. المزايا التي يوفرها التعاون الإقليمي
6. القضايا الجوهرية التي يجب معالجتها من خلال التعاون الإقليمي

أولاً: السمات الرئيسية للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي

منذ انتهاء الحرب الباردة يشهد العالم تغيرات اقتصادية وسياسية جوهرية لأسباب رئيسية أهمها:

- ❖ ظاهرة التعددية القطبية في النظام الدولي.
- ❖ تزايد الأزمات الاقتصادية والمالية عدداً وأهمية حيث أصبحت تلك الأزمات تهدد بانهيار دول وشطب دول أخرى من الخريطة العالمية.
- ❖ الميول المتزايدة نحو التكتلات الدولية الإقليمية المرتكزة على المصالح المشتركة

ماذا حدث بعد الحرب الباردة؟

بعد عام 1990 وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بشكل رسمي تكون القطب الواحد في النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبنظام اقتصادي واحد هو الرأسمالية. ومن ثم وبشكل دراماتيكي تبرز العولمة (Globalization) كنظام عالمي يفرض على جميع دول العالم. كانت العولمة تمثل استجابة منطقية لرغبات القطب الواحد في نشر القيم والسياسات والتعاليم وترسيخ المفاهيم التي يؤمن بها سعياً إلى أنشائها والأخذ بها عالمياً.

من أبرز ما دعت إليه العولمة هو

- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.
- زيادة الإنتاج ، وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.
- زيادة حجم التجارة العالمية ، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.
- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع .

ومن خلال ظاهرة العولمة برزت ثورة الاتصالات والمعلومات، وثورة التكنولوجيا والتطور الهائل في سوق رأس المال العالمي. وبسبب التحديات التي أفرزتها العولمة وخاصة المنافسة الاقتصادية الشرسة بين الدول تم تعميق صيغ التعاون الإقليمية والتكامل

ثانياً: أهم التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي خلال الثلاثة عقود الماضية :

1- تحول الاقتصاد العالمي لنظام السوق: لقد تبنت أغلب الدول النامية نظام السوق و قوانينه ومتطلبات التنافسية الدولية وتخصيص مؤسسات وشركات القطاع العام.

2- اندماج الاقتصاديات العالمية : اندماج سريع وعميق للاقتصادات العالمية، خاصة الدول المتقدمة صناعياً، حيث زاد الاعتماد المتبادل فيما بينهما، مما جعل اقتصادياتها مترابطاً ببعضها البعض، وذلك من ناحية سرعة تغير في المتغيرات الاقتصادية مثل الأسعار والأزمات الاقتصادية والمالية

المنفت للنظر أن البلدان النامية ونتيجة للعولمة أصبحت أكثر اندماجا بإقتصادات الدول الصناعية بينما الاندماج الاقتصادي فيما بينها لا يزال ضعيفاً. وقد أدى الاندماج الاقتصادي العالمي إلى تنافس مختلف البلدان على تبني سياسات اقتصادية لفتح أسواقها رغبة في جذب الاستثمار الأجنبي ، وتنفيذاً لما تدعوا إليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى فتح الأسواق وإندماجها.

3- نشاطاً واسعاً لتكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، في أشكالها المختلفة

- ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي،
- أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات

كان الدافع الأبرز لهذا النشاط هو القناعة الراسخة لدى متخذي القرار في هذه الدول بأن التحديات والمشاكل التي تعاصرها هي مشاكل معقدة وتواجهها كل الدول مثل الحروب الأهلية والهيمنة الاقتصادية والفساد الإداري والمالي وظاهرة غسل الأموال والتدخلات الخارجية وأزمة الطاقة والمناخ والتلوث البيئي. وأدركت الدول بأنه لا يمكن لدول أن تواجه كل هذه التحديات بمفردها ومن دون التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى.

4- ميول عام نحو التعاون والتكتل الإقليمي:

خلال العقود الماضية أدركت الدول بأهمية التعاون والتكتل الإقليمي وبعضها كان بشكله القومي مثل روسيا والصين ودول جنوب شرق آسيا والبعض الآخر كان بشكله الأيديولوجي وذات اتجاه ديني كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط .

5- صراع على الهيمنة

كانت ولا تزال هناك منافسة شرسة بين مشاريع إقليمية ناهضة وبين هيمنة اقتصادية لمراكز دولية كبرى.

6- سعي التكتلات والدول الكبرى للترابط فيما بينها

برزت ظاهرة التكتل بين التكتلات والدول الكبرى فهناك على سبيل المثال مجموعة الشراكة الآسيوية الأوروبية الجديدة ASEM . تعبر هذه الشراكة عن مدى اهتمام أوروبا بالقوة الاقتصادية الصاعدة في آسيا ، والتي يزيد حجم ناتجها القومي على 14 تريليون دولار .

الولايات المتحدة الأمريكية أبدت اهتمامها بالتعاون مع البلدان الآسيوية وذلك من خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع بعض الدول الآسيوية والأفريقية وكذلك ارتباطها بمنتهى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC . لقد أصبحت التحالفات الاقتصادية غاية وضرورة لكل كتلة ولكل دولة وشعب له نظرة بعيدة وله الرغبة في تحقيق التنمية المستدامة.

7- التوجه الدولي نحو الإقليمية الجديدة.

ثانياً: العالم من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الدولية الجديدة

تعريف الإقليمية الجديدة:

يمكن تعريف الإقليمية الدولية التقليدية التي انتشرت خلال العقد السادس والسابع من القرن الماضي بأنها ذات مضمون سياسي وعسكري وتجاري، وكانت الدوافع السياسية هي المهيمنة على تلك التكتلات، وكانت الأهداف الاقتصادية والتجارية ثانوية أو أنها أهداف ضرورية لضمان استمرارية التكتل. مثال : الكتلة الاشتراكية والكتلة الرأسمالية (باستثناء الاتحاد الأوروبي)

وتعرف الإقليمية الجديدة بأنها ذات أهداف اقتصادية وتجارية وهي التي تحكم علاقات وتفاعلات التكتلات . والتعاون بين الدول. الإقليمية الجديدة كانت استجابة للتطورات العالمية وليس فقط امتداداً لمصالح إقليمية

السمات الأساسية للإقليمية الجديدة:

❖ تميزت الإقليمية التقليدية بالفروقات الاقتصادية الشاسعة بين الدول الأعضاء، ولم يكن هناك تجانس اقتصادي بين تلك الدول، وباستثناء الاتحاد الأوروبي لم تصل أي من تلك التكتلات إلى مستويات متقدمة من التكامل الاقتصادي.

❖ لم تكن هناك رؤية اقتصادية واضحة بعيدة المدى تحكم التكتلات التقليدية، فعلى سبيل المثال لم يكن هناك ضرورة لتوحيد السياسات النقدية والاستثمارية ولم تكن هناك أجندة وبرامج اقتصادية مستقبلية.

❖ اقتصاد السوق هو النظام السائد في التكتلات الإقليمية الجديدة

❖ أغلب الدول في التكتلات الإقليمية الجديدة تتبنى عمليات إصلاح اقتصادي

❖ كما قامت أغلب الدول بتحرير اقتصادياتها والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك ضمن عملية إصلاح الاقتصاد الكلي.

❖ التكتلات الإقليمية الحديثة ذات أهداف متنوعة اقتصادية وسياسية مع أن الأهداف الاقتصادية هي السائدة، وأصبح الهدف الإستراتيجي هو تحقيق التكامل الاقتصادي

❖ أغلب الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية

❖ أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم

❖ أغلب التكتلات الإقليمية الجديدة حققت نجاحا كبيرا في مجال التعاون الاقتصادي

❖ تعتمد الإقليمية الجديدة على إستراتيجية التوجه الخارجي كوسيلة لتحقيق النمو الفعلي والتنمية المستدامة.

❖ تسعى الإقليمية الجديدة للاستفادة من

○ مكاسب اقتصاديات الحجم،

○ تنوع المنتجات

○ زيادة الكفاءة

○ جذب الاستثمارات الأجنبية

○ التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي

على الرغم من التقدم التي حققته العولمة خاصة في جانبها الاقتصادي إلا أن السنوات الأخيرة

شهدت أزمات مالية أدت إلى ارتباك النظام المالي والاقتصادي العالمي، مثل: الأزمة

الاقتصادية في المكسيك 1994، والأزمة الآسيوية 1997 وفي البرازيل وروسيا 1998،

وأخيرا أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد جعلت هذه الأزمات الدول النامية تراجع حساباتها في قضية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتسريع الخطى نحو اقتصاديات العولمة، الأمر الذي ألزمها على اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة لحماية اقتصادياتها. ماليزيا على سبيل المثال فرضت قيودًا على سياساتها النقدية والمالية.

ثالثاً: الظروف التي تحكم العمل الإقليمي

- ❖ الإرادة السياسية
- ❖ المصالح والأهداف
- ❖ الدوافع السياسية والإقليمية
- ❖ الأمن القومي
- ❖ وفرة الموارد الطبيعية مثل المياه والنفط
- ❖ التجارة والأسواق - حجم الأسواق الإقليمية من الناحية القوية الشرائية وحجم تلك الأسواق
- ❖ الأمن الغذائي

لماذا التعاون الإقليمي؟

- ❖ الاقتصاد العالمي أصبح مربوط بمواثيق واتفاقيات اقتصادية وتجارية أبرمت بين مختلف البلدان سواء كانت نامية أو متقدمة
- ❖ إن غياب التعاون الإقليمي يفجر النزعات الإقليمية فعلى سبيل المثال كانت أوروبا في الماضي مسرحاً لحربين عالميتين راح ضحيتها الملايين من الأبرياء، أصبحت الآن أرضاً للتعاون والتكامل فيما بين دولها،
- ❖ فقد تعلمت هذه الدول أن
- ❖ لغة المصالح هي خير رابط بين شعوبها،
- ❖ وجود التنظيمات الدولية ليس كافياً في حد ذاته لمنع الصدام،
- ❖ التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الإقليمية
- ❖ العمل سوياً من أجل معالجة التحديات المشتركة في مجالات مثل البيئة والصحة العامة ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة .
- ❖ تكثيف التبادل الاقتصادي والتجاري بهدف تحقيق التنمية المشتركة؛
- ❖ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر، الأسلوب السائد الذي يمكن أن يتحقق من خلاله تكامل الاقتصادات المختلفة. وتشير الدراسات إلى وجود تكامل قوى فيما بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. كما تشير التجارب والإحصائيات إلى أن هناك علاقة طردية بين واردات الدولة وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها. فعلى سبيل المثال إذا تمكنت الشركة من إنتاج سلعة معينة في دولة أخرى واستيراده إلى سوق الدولة الأم بسعر أرخص مما في حالة إنتاجه محلياً فإن هذا ينطوي على منفعة للشركة والاقتصاد الوطني >

❖ دعم المستثمرين والقطاع الخاص لإنجاح المشاريع الإستثمارية المختلفة
❖ العمل على إزالة العقبات والصعوبات التي تواجه قطاعات الأعمال في البلدين،
❖ توقيع اتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار بين دول المنطقة
❖ تطوير آليات الاتصال بين مجتمع الأعمال بدول المنطقة
❖ تفعيل الإطار المؤسسي للعلاقات الاستثمارية مع الدول الإقليمية
❖ إنشاء منطقة مشتركة للاستثمار في هذه الدول،
❖ حققت عدد من الدول الإقليمية وخاصة دول مجلس التعاون نمواً اقتصادياً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية ساهم في رفع مستوى المعيشة وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة . ومع هذا النمو الاقتصادي إلا أن هذه الدول لا تزال دولاً نامية ، وتواجه تحديات ومشكلات تنموية و اجتماعية كبيرة تعيق نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة.

❖ ومن أهم المشكلات التي تعاني منها أغلب الدول الإقليمية

- ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية
 - وعدم القدرة على التصدير،
 - وصغر حجم السوق المحلية،
 - إضافة إلى التحديات الناجمة عن التكتلات الاقتصادية الأجنبية
- ❖ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و ضعف القدرة التنافسية